

## ورقة العمل:

أصحاب المعالي والسعادة،  
السيدات والسادة،  
الحضور الكريم،  
تحية طيبة وبعد،

إن التنمية المستدامة عامل ومحرك رئيسي في تعزيز منظومة حقوق الإنسان العالمية، وتقع القضايا التنموية المتصلة بالغذاء والمياه وتوفير البنية التحتية للصرف الصحي وتطبيقات الإدارة الرشيدة والحوكمة في مقدمة القضايا التي تأثرت الدول في تحقيق التقدم بها، في ظل ما تعصف به الساحة الدولية من أزمات متتالية، بالإضافة إلى ما أفرزته هذه الأزمات من موجة تضخم عالمي، وارتفاع أسعار العديد من السلع وعلى رأسها السلع الغذائية.

من الواضح أن موضوع الأمن الغذائي تحول من موضوع إنشائي الى تطبيقات ميدانية لدى مختلف الدول، وذلك يعكس الخطر المقلق عن البنية التحتية للغذاء لدى بعض الدول.

وقبل الخوض في موضوع المطلوب لتطوير البنية التحتية للغذاء، فمن المهم أن نشخص الموقف الراهن ونعرض التحديات الماثلة من أجل وضع مقترحات للمعالجة والتطوير. وعلى رأس التحديات موضوع التغير المناخي وشح المياه الصالحة لصناعة الغذاء وانخفاض عدد الأراضي الصالحة للزراعة.

وبالتالي فإن المطلوب لتطوير البنية التحتية للغذاء هو حل هذه المشكلات الثلاث الرئيسية من خلال اطلاق مبادرات فعالة لخفض التلوث بجميع أشكاله واعتماد التقنيات الحديثة في صناعة الغذاء بالإضافة الى مكافحة التمدد العمراني والحفاظ على الأحزمة والمناطق الخضراء بقوانين صارمة لمنع التعدي عليها.

أما بشأن تطوير بنية المياه، فإنني أتابع مثل غيري قصص صعوبة الحصول على المياه في بعض البلدان، وهذا يعود الى عدد من الأسباب من بينها عدم وجود نظام لإدارة المياه بالشكل الفعال مما يؤدي الى هدر الجهود، وأن من حق كل فرد على هذه الأرض الحصول على المياه النظيفة والأمنة. ان البلدان التي تعاني من هذه المشكلة تحتاج الى بناء شراكات اقتصادية من أجل تشغيل الأنظمة الحيوية لتوفير وسلامة المياه وهو تحدي سيبقى مستمرا ان لم يجد له حل في الأفق.

أما بشأن البنية التحتية للصرف الصحي، فإن أرقام الأمم المتحدة واضحة حيث يفتقر 4.5 مليارات شخص لخدمات الصرف الصحي الآمنة. ان هذا الموضوع يشكل تحديا لتنفيذ أحد

أهداف التنمية المستدامة. وأن المطلوب لتطوير ذلك تخصيص الميزانيات اللازمة من أجل تنفيذ مشروعات لتغطية الطلب المتزايد لهذه الخدمات وبخاصة مع الزيادة السكانية.

## الحضور الكريم،

يساهم إعمال الحق في الغذاء والمياه والصرف الصحي في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية الأخرى من خلال معادلة بسيطة.. ان افتقار أي شخص للمتطلبات الدنيا من الحياة الكريمة سيجعله في متاهة تعيقه عن تمكينه بحقوقه الأخرى المهمة.. وعلى سبيل المثال فإن برنامج الغذاء العالمي يقدر بأن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد سيرتفع من 276 مليون في أوائل العام 2022 الى 323 مليون مع نهاية العام الجاري، وهي أرقام مقلقة ويجب ان تكون هاجسا لدى الجميع.

## وفي الختام،

أنوه الى أن الدول العربية تداعت الى قمة عربية عقدت في الجزائر في 1 نوفمبر 2022، وشهدت القمة لأول مرة عرض موضوع الأمن الغذائي على الطاولة، وذلك بسبب التحديات العالمية الراهنة، المتمثلة في تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الغذاء والطاقة.

وتجد بعض الدول العربية صعوبات في ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية الأساسية، حيث يستورد الوطن العربي قرابة 25% من صادرات القمح في العالم.

إلا أن لدى الدول العربية مقومات حل مشكلة استدامة الغذاء بسبب القدرات الاقتصادية المختلفة، حيث توجد لدى هذه الدول موارد الطاقة والثروات الطبيعية والموارد البشرية، ومن بين المبادرات العربية اقرار اتحاد جمركي عربي لمواجهة تحديات التوريد بالدول العربية.

كما أكد دعم مملكة البحرين لكافة الجهود الدولية لتجاوز التحديات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، إيماناً منها بأهمية مواصلة الجهود الدولية المبذولة الهادفة إلى الاستخدام الأمثل للموارد ورسم السياسات وإعداد الخطط لمواجهة مختلف التحديات.

ونأمل من هذا المؤتمر أن يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون والتضامن العالمي، لا سيما مع منظمة الأمم المتحدة وكافة وكالاتها ذات الصلة بالشئون التنموية وإعمال حقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

